التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا

Security challenges hindering state building in Libya

د. فريدة حموم

أستاذة محاضرة أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

f.hamoum@gmail.com

مقدمة:

بعد مرور عدة سنوات على الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي اثر ثورة فيفري 2011، لم تتمكن القوى السياسية الليبية المتصارعة من الاتفاق وبناء دولة مدنية على أسس حديثة وجديدة بسبب تقاتلها الدامي على السلطة، وما عمق وزاد من صعوبة العملية هي جملة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها ليبيا والتي تعيق عملية بناء دولة ما بعد القذافي .

تشهد ليبيا اليوم تحديات عديدة ومتشابكة لا يمكن مواجهتها دون إرادة قوية وفعلية لدى القوى السياسية الليبية في تجاوز الخلافات والمصالح الفردية، القبلية والجهوية الضيقة، والتفكير في إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية توافقية خدمة للصالح العام.

إن الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا ما بعد القذافي يؤثر سلبا على اقتصادها وعلى وحدتها الترابية، والحرب الاهلية الحالية بين قوات حفتر وقوات

حكومة السراج لدليل على خطورة التحديات الامنية وعرقلتها لبناء دولة مدنية على اسس حديثة، وهو ما يدفعنا هذا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هي التحديات الأمنية التي تعيشها ليبيا اليوم والتي تبقى عائقا أمام بناء دولة مدنية حديثة؟**

سنتطرق للموضوع من خلال النقاط التالية :

أولا: التحديات الأمنية التي تشهدها ليبيا.

ثانيا: سبل مواجهة وتجاوز التحديات الأمنية.

اولا: التحديات الأمنية التي تشهدها ليبيا

تعيش ليبيا منذ اندلاع الحرب الأهلية والإطاحة بالنظام السابق تدهورا أمنيا خطيرا على كافة المستويات، ترجم في انتشار الميليشيات المسلحة مع تحكمها في مجرى الأمور الأمنية والسياسية، فوضى السلاح خاصة الخفيف منه، انتشار التنظيمات الإرهابية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.

1. فوضى السلاح

أكد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة على خطورة النتائج المترتبة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة كونها تؤجج الصراعات، وتهدد حفظ السلام، وتمنع تقديم المعونة، وتوقف التنمية الأمر الذي دفعه لوصفها بالبلاء العالمي، فقدر عام 2013 عدد قطع السلاح الصغيرة في العالم بـ875 مليون قطعة، وأظهرت دراسة أجريت من قبل "مسح الأسلحة الخفيفة Small Arms Survey"عام 2003 أن 25% منها فقط تمتلكها

الشرطة والقوات العسكرية أو التكوينات الحكومية الأخرى والباقي هو في يد الخواص مما يجعل مشكلة الأسلحة الخفيفة وذات الحجم الصغير صعبة الحل.[1]

تبقى الأسلحة الصغيرة والخفيفة الأكثر استخداما وبصورة دائمة في الصراعات المسلحة، وهو ما يزيد من شدة النزاعات المسلحة ويطيل مدتها، وتشير التقديرات الحديثة لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة إلى أن نسبة 60% إلى 90% من حالات الموت المباشر في الصراعات المسلحة ترتبط باستعمال الأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها.[2]

تصعب الأسلحة الخفيفة من عملية بناء السلام لأن انتشارها الكبير ووقوعها في أيدي جماعات مختلفة تتصارع فيما بينها على السلطة يجعل من أمر الوصول إلى حلول نهائية وسريعة عملية معقدة ومستعصية، وأحيانا تكون شبه مستحيلة،" فسهولة الحصول على الأسلحة تؤجج العنف وتقوض سيادة

---

[1]- Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes (ONU FEMMES), « Pourquoi il est important de lutter contre le problème des armes légère, ».Consulé le 16/06/2016.
www.endvawnow.org/fr/articles/1636-pourquoi-il-est-important-de-luter-contre-le-problème- des- arme-s légère-.html

[2]- معهد السلام الدولي، **أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة (فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف)**، (ترجمة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية)، العدد 90، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص29.

القانون وتعيق المصالحة بين الأطراف المتحاربة السابقة"[1]، وهو ما يحدث اليوم في ليبيا.

إن الانتشار الكبير والواسع للسلاح الخفيف يقلص من مجال مفاوضات السلام والتوجه نحو التعاون والتسامح والتوافق بين الأطراف، صحيح أنه للنزاعات أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الأسلحة الخفيفة تزيد من احتمالات قيام النزاع وتعرقل جهود صنع السلام وعملية إعادة الإعمار بعد النزاع.[2]

2. الميليشيات المسلحة وعسكرة المجتمع الليبي

يؤدي غياب الأمن داخل الدولة بالأفراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم وأمن ذويهم أمام عجز المؤسسات الأمنية عن ضمان ذلك بسبب ضعفها، أو لكون هذه الأخيرة هي نفسها مصدر التهديد والخوف، فكلما زاد التهديد والخطر زاد معهما التسلح، فاقتناء الأسلحة الخفيفة مرتبط بفقدان الشعور بالأمن والأمان، وغياب الثقة في الآخر،[3] وليبيا اليوم

---

[1]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر،" توافر الأسلحة: أسئلة و أجوبة"،2006/12/01، تاريخ التصفح2016/09/06، من الموقع:

https://www/.icrc.org/ara/resources/documents/misc/arms-availability-0505.htm

[2]- Africa Europe Faith and Justice Network, « Manuel d'AEFJN – Volume 2 – Chapitre 5 –Proliferations des armes légères », pdf. p 06.
www.aefjn.org/index.php/aefjn-manuel.html

[3]– فريدة حموم، "إشكالية بناء السلام في ظل استمرارية عسكرة المجتمع"، **مجلة دراسات**، جامعة الأغواط، العدد 50، جانفي 2017، ص ص 206/194، ص 199.

تعيش اللا أمن، والكل يتسلح لفقدان الثقة في الاخر وفي السلطة السياسية القائمة.

تؤدي فوضى انتشار السلاح وتحكم المدنيين والميليشيات في الأسلحة الخفيفة إلى تقويض عمليات بناء السلام ووصول الأطراف المتنازعة إلى حلول سريعة للمشاكل، فتحقيق السلام في ليبيا وبناء الدولة يبدوان في الوقت الراهن عملية صعبة، خصوصا مع انسدادات الأفق السياسي وإصرار أطراف الصراع على مواقفها المتصلبة، وتفضيل خيار فرض الأمر الواقع من منطق القوة بدل منطق الحوار، الأمر الذي يجعل الميليشيات لا تتقبل فكرة تخليها عن السلاح والانضواء تحت الأجهزة الأمنية للدولة.

تضم كتائب الثوار في ليبيا باعتبارها أكبر القوات المسلحة غير الحكومية من75% إلى 85% من المقاتلين المتمرسين ومخزون الأسلحة الخارج عن نطاق سيطرة الحكومة، ففي مصراتة تسيطر الكتائب على820 دبابة، والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة وأكثر من 2300 مركبة مجهزة بالرشاشات والأسلحة المضادة للطائرات، ومن المرجح أن النسبة الحقيقية أكثر من ذلك بكثير.[1]

[1] – مشروع مسح الأسلحة الصغيرة،" الجماعات المسلحة في ليبيا: التصنيفات و الأدوار"، الملاحظات البحثية مسح الأسلحة الصغيرة: الجماعات المسلحة، العدد 18،جويليا 2012. تاريخ التصفح 2017/01/13، من الموقع:
www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-18-Ara.pdf

إن قدرة الحكومة الليبية على السيطرة على الميليشيات التي يفترض أن تخضع لها تتراخى، فرغم وقوع عدد كبير منها تحت سيطرة وزارة الداخلية والدفاع ككتيبة الصواعق وكتيبة القعقاع إلا أنها لا تزال تحتفظ بهيكلتها الخاصة وتتخذ قراراتها بمعزل عن السلطة السياسية .

3. القبيلة وغياب مبدأ المواطنة

يتميز المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي تهمين فيه القبيلة على الحياة الاجتماعية للأفراد وعلى توجهاتهم السياسية الامر الذي ادى الى غياب مشروع دولة حديثة مبينة على مبدأ المواطنة، وغياب مشروع مجتمع وطني توافقي، لذا لا يمكن تجاوز القبيلة واعتبارها امرا بسيطا بل العمل على استيعابها في مشروع ليبي موحد يمزج بين سمتي الاصالة والمعاصرة.

يوجد في ليبيا حوالي 140قبيلة والفرد فيها يحس بانتمائه وولائه للقبيلة أكثر من ولائه للدولة وهو ما يعرقل تحقيق مبدأ المواطنة وبناء مؤسسات دستورية تخضع لها جميع مكوناته الاجتماعية،[1] وهو ما يمس بالأمن المجتمعي الليبي، دون ان ننسى الاشارة إلى أن تشكيل الميليشيات المسلحة ساهمت فيه إلى حد كبير النعرات والخلافات القبلية.

[1] – إبراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الامنية على الأمن الوطني الجزائري،" **مجلة المعيار**، المجلد التاسع، العدد04 ديسمبر 2018، ص 57.

4. تنامي تهديد الجماعات الإرهابية

ساهمت كثرة الأسلحة في ليبيا وسهولة الحصول عليها على بروز الجماعات الإرهابية، فالأسلحة الصغيرة والخفيفة "أدوات رخيصة الثمن، وسهلة المنال، للمشاركة في الصراع المسلح، والإرهاب، والجريمة،"[1] فهي بذلك عامل مسهل لتكوين وقيام وبقاء الجماعات الإرهابية، مما يضمن استمرارية العمليات الإرهابية، مع صعوبة القضاء على الإرهاب لامتلاكه للسلاح والمال.

لقد استفادت التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا والساحل من ضعف السلطة في مالي وانهيار الدولة في ليبيا، الأمر الذي سهل تزودها بالسلاح لتشبع ليبيا منه إثر استلاء الميليشيات الليبية على مخازن السلاح وتزويد الدول الغربية لها لمحاربة القذافي والإطاحة به .

5. الانتشار المتنامي للجريمة المنظمة

تمتاز الدول الفاشلة بكونها بيئة حاضنة ومحفزة للكثير من التهديدات الأمنية الجديدة، كتجارة المخدرات والأسلحة والإرهاب والهجرة غير الشرعية، مما ينعكس على توافر الأمن والاستقرار على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية، وهي الأمور التي بدورها تعمق فشل الدول وتطيل أمدها وتعيق مبادرات بناء الدولة، وتهدد أمن المنطقة ككل.

[1] – معهد السلام الدولي، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.

6. انهيار الأجهزة الأمنية وغياب جيش ليبي موحد

يؤدي انتشار السلاح إلى إضعاف تحكم الدولة في العنف المشروع ومنه انتشار العنف والنزاعات الداخلية كما هو الحال في ليبيا، فقوى الأمن الليبية عاجزة عن التحكم في توزيع وامتلاك السلاح الخفيف، كما أن تكوين الميليشيات يعرقل جهود بناء جيش وطني موحد يتولى مهمة الدفاع عن الدولة ضد التهديدات الداخلية والخارجية، كما يضعف القوى الأمنية الأخرى لضعف تحكمها الفعلي في العنف المشروع.

لقد سبق وأن سيطرت الميليشيات المسلحة على موانئ تصدير النفط، كما حدث في أكتوبر 2013، حين سيطرت جماعات مسلحة قريبة من مجلس برقة بزعامة إبراهيم الجضران على ثلاثة موانئ لتصدير النفط مطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من العائدات النفطية، وهي موانئ ذات قدرة تصديرية تصل إلى 600 ألف برميل يوميا، أي ما يمثل نصف إنتاج ليبيا من العائدات النفطية، فاستمرار بقاء الموانئ النفطية خارج سيطرة الحكومة يشير إلى مدى ضعف الدولة الليبية بسبب عدم تمكنها من بناء جيش وطني قادر على الحفاظ على وحدة البلاد وفرض الأمن والاستقرار[1].

[1] – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ،"ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة"، **سلسلة تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 03- 04

7. ضعف تحكم السلطة في العنف المشروع

هنالك اليوم من الأدلة الموثقة ما يثبت ويؤكد أن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل تهديدا للسلم والأمن، التنمية والتمتع بحقوق الإنسان،[1] وذلك لغياب قوة القانون وسيطرة منطق القوة على حساب منطق الحق والعدالة، وهو ما يرتبط أساسا بضعف تحكم الدولة في العنف المشروع.

يعد ضعف قدرة الدولة أو تعطلها العامل الرئيسي لانتشار العنف، ومن أعراض فشلها فقدان احتكارها للعنف بسبب تعدد الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى صعوبة عملية بناء الدولة وانهيارها.

تتجسد الدولة الفاشلة في عدم امتلاكها قدرة السيطرة والتحكم في إقليمها مع عجزها عن القيام بمختلف الوظائف الموكلة إليها كالأمن وفرض القانون واحترامه، وتلبية حاجيات مواطنيها وحماية حقوقهم الأساسية، إضافة إلى ضعف تحكمها في العنف المشروع. فتغيب في الدولة الفاشلة مظاهر السلطة وأشكال التنظيم السياسي، كما تمتاز قواتها الأمنية والعسكرية بالضعف مع انتشار الفساد مما يعيق قدرتها على مكافحة أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ويسهل تنقلها وانتشارها لدول الجوار.

إن الدولة الفاشلة فاقدة لسيادتها بالمعنى القانوني والسياسي، لأنه لا سلطة لها على كامل إقليمها، وتنازعها وحدات أخرى داخلية التحكم في القوة

[1] - معهد السلام الدولي، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.

نظرا لانتشار العنف والاقتتال الداخلي المسلح، الأمر الذي يضع مواطنيها في حالة لا أمنية مستمرة وخطر دائم، فليبيا تواجه تحديا صعبا بعد سقوط نظام القذافي، يتمثل في غياب مؤسسات سياسية لإدارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الأجهزة الأمنية بموازاة الانتشار الكثيف للسلاح الخفيف والميليشيات العسكرية، مما عزز من فشل الدولة وأدخلها في حرب أهلية وأفشل محاولات بناء السلام.

لقد فشل المجلس الانتقالي الليبي في ضبط الوضع الأمني وفوضى السلاح ووقف العمليات الانتقامية ضد أنصار النظام السابق، كما غرق في انقسامات حادة وسط صفوفه والتأثير الكبير للميليشيات القبلية والجهوية المسلحة والخارجة عن نطاق سيطرته، وميل الخارطة السياسية الجديدة في ليبيا لصالح الجماعات الإسلامية المتشددة[1].

تعاني المؤسسات الليبية المنتخبة من ازمتي الشرعية والمشروعية رغم تمخضها عن انتخابات ديمقراطية، كما فشلت حكومة المؤتمر الوطني العام من بسط سيادة القانون وسيادتها على كامل التراب الليبي مع معاناتها من ازمة تغلغل متنامية.

ثانيا: سبل مواجهة وتجاوز التحديات الأمنية

[1] – عامر راشد، " فوضى السلاح في ليبيا مقدمات ونتائج"، جريدة العالم الجديد، الاثنين 18 تشرين الثاني، 2013. تاريخ التصفح:2016./09/18

www.old.al-aalem.com/3139-فوضى%20السلاح%20في%20ليبيا%20مقدمات%20ونتائج.html

1. اعتماد ثقافة السلم والمصالحة وتكريس مبدأ المواطنة

إن نشر ثقافة السلم والمصالحة الوطنية ضرورية لاسترجاع وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع من جهة، وبين المجتمع والسلطة الحاكمة من جهة أخرى، كما يجب العمل على إدراج ثقافة السلم والمصالحة في البرامج التعليمية لمختلف المستويات، والقيام بدورات تكوينية للموظفين والإداريين والمسؤولين لتحسيسهم بأهمية التعاون والعمل الجماعي وتشارك الآراء وتعلم لغة الحوار بدل من النفور وعدم الثقة وتقبل الأخر.

إن استرجاع الثقة في الغير وتقبل الحوار معه لبنة أساسية في بناء الدولة على أسس سليمة يشارك الكل في صياغتها، فمن أسباب استمرار النزاع عدم تقبل الآخر والبحث عن الانتقام وتعمق الكراهية، وثقافة المصالحة تضع الماضي جانبا وتجعل التفكير هو في المستقبل وكيفية تحسينه كي لا يشبه الماضي مما يستدعي المسامحة وتسبيق السلم على القتال.

تساهم ثقافة السلم والمصالحة في تجسيد مبدأ المواطنة الليبية عن طريق اصلاحات سياسية جذرية تعكس التنوع الثقافي والقبلي الليبي، وتحقق التوافق السياسي بين السلطة السياسية المعترف بها دوليا وبين المعارضة المسلحة .

2. تفكيك الميليشيات وإدماج عناصرها في الأجهزة الأمنية النظامية

التحدي الكبير الذي تعرفه النزاعات الداخلية المسلحة ليس إنهاء الاقتتال والتوقيع على اتفاقية السلام بين الأطراف المتقاتلة بقدر ما هو في

كسر حلقة النزاع لتفادي تكراره من جديد، وهو ما يتضمنه مفهوم بناء السلام، وأول خطوة فيه هو نزع تسلح المجتمع.

إن الصراع على السلطة وموارد ليبيا دفع للعنف، وظهور قوى جهوية مستقلة ومتنافسة لا ترى أبعد من مصالحها الفئوية والمناطقية زاد من حدة عدم الاستقرار بسبب الميليشيات التي لعبت دورا كابحا للمصالحة الوطنية من خلال سيطرتها على مناطق بقوة السلاح والتهديد ونشر ثقافة العنف،[1] وهو الدليل على أن ترك السلاح وبقائه في يد الجماعات المسلحة لن يؤدي إلى إحلال السلام نظرا لتضارب المصالح وسعي كل طرف لتحقيق مصالحه بفرض منطق القوي.

لقد قامت عدة محاولات من طرف الأمم المتحدة وبلدان الجوار لجمع الفرقاء الليبيين حول مائدة الحوار وتنظيم عملية سلسلة لانتقال السلطة، لكن الحل يبدأ أولا بحل الميليشيات في ظل غياب سلطة الدولة المركزية، وتردد المجتمع الدولي في كبحها وتجريدها من السلاح، ثم إصلاح كامل المنظومة الأمنية[2].

لابد أولا من العمل على القضاء على السلطات الموازية لسلطة الدولة التي يجب أن تكون المتحكم الوحيد في العنف المشروع، عن طريق نزع تسليح

[1]– حسن، مصدق،" نظام الميليشيات في ليبيا: من الثورة إلى الفوضى"، جريدة العرب، العدد 9847، يوم 2015/03/05، ص6. تاريخ التصفح:2016./09/18.
www.alarab.co.uk

[2] – نفس المرجع.

الأفراد والميليشيات وإدماجهم في مختلف الأجهزة الأمنية كعملية تتزامن مع إصلاح القطاع الأمني، فلا يمكن قيام دولة فعلية من دون احتكار العنف المشروع وخاصة احتكار السلاح بمختلف أنواعه.

يجب التعامل مع الميليشيات بصرامة وحزم والعمل على تجفيف منابع تمويلها وتعطيل مواردهم الداخلية والخارجية، وتشجيعهم على المعارضة السياسية والسلوك المدني في المطالبة بالحقوق واختزال القوة للدفاع عن الوطن من العدوان الخارجي.[1]

3. بناء أمن مجتمعي ليبي دائم وتعزيز دور المجتمع المدني

الأمن المجتمعي هو حرية المشاركة في الحياة الأسرية وكفرد من جماعة إثنية بهدف الإبقاء على الثقافات، ويندرج فيه كل من الأمن الاجتماعي، الثقافي والإثني، ويقصد به نوعية حياة كريمة أفضل للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، الجنس، الانتماء أو المستوى الاجتماعي، كما أن الانتماء إلى جماعة عامل اطمئنان لغالبية الأشخاص كونها توفر هوية ثقافية ومجموعة قيم تعمل على توفير الاطمئنان.[2]

---

[1]- علي عبد العزيز الياسري،" الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان 39/38،(د.س.ن)، ص ص 221-244، ص 240.

[2]- Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**, Paris, Economica, 1994, p33

وللمجتمع المدني دور محوري في عملية بناء السلام، وضعفه يساعد في استمرار النزاع، فإعادة بناء المجتمع المدني وتقويته يساعد في عملية نزع تسلح المجتمع بفضل جهوده في توعية المواطنين بخطورة الإبقاء والاحتفاظ بالأسلحة الخفيفة، وتوفير الرعاية والخدمات لهم، والعمل على جمع الأسلحة وتدميرها، وتغليب لغة الحوار عن طريق توفير قنوات تمكنهم من التعبير عن أرائهم وانشغالاتهم دون اللجوء للعنف.

تبرز التطورات الحاصلة في ليبيا عن مدى ضعف المجتمع المدني الليبي الأمر الذي يستدعي العمل على بعثه من جديد أمام تناحر القوى السياسية الليبية على السلطة ولجوئها لتكوين الميليشيات وتقويتها لفرض قوتها في الميدان والمطالبة بحقها في السلطة لكونها الأقوى والأكثر عددا.

4. إصلاح القطاع الأمني وإعادة ضبط العلاقة بين المدني والعسكري

إن غياب الأمن هو ما يفرض منطق بقاء السلاح، ومنهج نزع السلاح أساسي في معالجة قضايا الحرب، السلم، الأمن، الاستقرار والتنمية،[1] فيعد غياب الأمن أو ضعفه من الأسباب الرئيسية لتسلح الأفراد والجماعات، التي تستغل ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية لتسليح أفرادها وفرض منطقها وسلطتها، فإصلاح القطاع الأمني ضرورة ملحة وبنية أساسية لبنا السلام وديمومته، وهي من الخطوات التي تركز عليها الأمم المتحدة في عملية بناء السلام.

[1]- ثامر، كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005، ص 301.

العمل هو على إعادة تشكيل القوات الأمنية المسلحة والأجهزة الأمنية على أسس مهنية بعيدا عن أية مؤثرات عقائدية وقبلية وطائفية، وان تفتح لكل الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والسياسية، وأن يعطوا الحق في المشاركة في النظام السياسية الجديد دون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي واجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة للجميع لما في ذلك من أثر في استقرار الوضع الأمني.[1]

لا يمكن القضاء على وجود الميليشيات دون القضاء على فوضى السلاح، لذا يجب على الحكومة تطوير القوانين والإجراءات الوطنية لمراقبة تجارة السلاح وحمله عن طريق إقامة نظم ترخيص وتسجيل لملكية المدنيين للمسدسات، ووضع آليات فعالة لمنح شهادات للمستخدم النهائي، وبناء القدرات لإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة،[2] والعمل على جمع السلاح من عند عناصر الميليشيات.

[1] – خبير الدين حسيب،" ليبيا إلى أين؟ سقوط القذافي...ولكن؟؟؟، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد39، السنة34، سبتمبر 2011، ص14

[2] – معهد السلام الدولي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 40– 41.

الخاتمة

تشهد ليبيا تحديات أمنية خطيرة ومعقدة تمنع التوصل لبناء دولة مدنية خاصة أمام ظاهرة عسكرة المجتمع الليبي والانتشار الكبير للسلاح الخفيف الأمر الذي سهل من تزايد عدد الميليشيات المسلحة التي تتنازع السلطة فيما بينها، وسهل أيضا من تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة.

يجب على الفرقاء السياسيين الليبيين العمل معا لأجل تجاوز التحديات الأمنية التي تعيشها ليبيا اليوم، والتي تبقى عائقا كبيرا أمام تحقيق أي تقدم يتعلق ببناء دولة مدنية حديثة، والذي يكون بناء على فكرة المصالحة الوطنية ومبدأ الحوار والمفاوضات لحل خلافاتها بدلا من الاعتماد على استعراض قوتها العسكرية في الميدان كمحدد لمجريات الأمور .

إن العمل على نزع عسكرة المجتمع الليبي عن طريق القضاء على تواجد الميليشيات المسلحة وانتشار الأسلحة خاصة الخفيفة منها هو أهم خطوة للقضاء على باقي التحديات الأمنية، فانتشار الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة وغياب الأمن لا يمكن حلها دون تفكيك الميليشيات وإدماجها في الأجهزة الأمنية النظامية وجمع السلاح المنتشر وتدميره.

من خلال ما تقدم نصل إلى طرح التوصيات التالية:

1. نزع عسكرة المجتمع الليبي والعمل على تفكيك الميليشيات المسلحة كأول خطوة لتحقيق ذلك، ونشر ثقافة السلم والمصالحة.

2. إدماج عناصر الميليشيات المسلحة في الهياكل الأمنية للدولة بصورة نظامية لضمان عدم ولائها لأطراف أخرى.
3. جعل السلطة الفعلية في يد المدنيين.
4. وضع أنظمة وقوانين وطنية تقيد وتنظم حق حمل السلاح والتجارة به.
5. تكثيف التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لتجفيف منابع تمويل الميليشيات والجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. كامل الخزرجى (ثامر)، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005،
2. معهد السلام الدولي، **أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة (فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف)**، (ترجمة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)، العدد 90، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010

المقالات والدوريات

3. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ،"ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة"، **سلسلة تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
4. حادي (إبراهيم)، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الامنية على الأمن الوطني الجزائري،" **مجلة المعيار**، المجلد التاسع، العدد04 ديسمبر 2018
5. حموم (فريدة)، "إشكالية بناء السلام في ظل استمرارية عسكرة المجتمع"، **مجلة دراسات**، جامعة الأغواط، العدد 50، جانفي 2017، ص ص 206/194.

مقالات الأنترنات:

6. اللجنة الدولية للصليب الأحمر،" توافر الأسلحة: أسئلة وأجوبة"، 2006/12/01، تاريخ التصفح 2016/09/06، من الموقع:

https://www/.icrc.org/ara/resources/documents/misc/arms-availability-0505.htm

7. مصدق (حسن)،" نظام الميليشيات في ليبيا: من الثورة إلى الفوضى"، جريدة العرب، العدد 9847، يوم 2015/03/05، ص6. تاريخ التصفح:2016./09/18.

www.alarab.co.uk

8. مشروع مسح الأسلحة الصغيرة،" الجماعات المسلحة في ليبيا: التصنيفات والأدوار"، الملاحظات البحثية مسح الأسلحة الصغيرة: الجماعات المسلحة، العدد 18، جويليا 2012. تاريخ التصفح 2017/01/13، من الموقع:

www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-18-Ara.pdf

9. راشد (عامر)، " فوضى السلاح في ليبيا مقدمات ونتائج"، جريدة العالم الجديد، الاثنين 18 تشرين الثاني، 2013. تاريخ التصفح:2016./09/18

www.old.al-aalem.com/3139-html%فوضى%20السلاح%20في%20ليبيا%20مقدمات%20ونتائج.

المراجع باللغة الأجنبية

10. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**, Paris, Economica, 1994

11. Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes (ONU FEMMES), « Pourquoi il est important de lutter contre le problème des armes légère, ».Consulé le 16/06/2016.

www.endvawnow.org/fr/articles/1636-pourquoi-il-est-important-de-luter-contre-le-problème- des- arme-s légère-.html

12. Africa Europe Faith and Justice Network, « Manuel d'AEFJN – Volume 2 – Chapitre 5 –Proliferations des armes légères »,pdf. p 06.

www.aefjn.org/index.php/aefjn-manuel.html